

# أُزْفَة لُبْنَان... بين مِطْرَقَة الاقْتِصَاد وسَلْدَان السِّيَاسَة



**TRENDS | ترندز**

Economic studies | للدراسات الاقتصادية

Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

تقرير خاص

مايو 2023





# TRENDS | ترندز

Economic studies | للدراسات الاقتصادية  
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

يُعَدُّ مَرَكُزُ تَرَنْدِزِ لِلدِّرَاسَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ مُؤَسَّسَةً بَحْثِيَّةً عِلْمِيَّةً مُسْتَقِلَّةً تَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ وَتَحْلِيلِ الْأَحْدَاثِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْإِقْلِيمِيَّةِ وَالْعَالَمِيَّةِ، وَتَدَاْعِيَّاتِهَا عَلَى الْجَوَانِبِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَكَذَا دِرَاسَةِ إِسْقَاطَاتِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ عَلَى الْوَاقِعِ السِّيَاسِيِّ وَالْاِسْتِرَاطِيْجِيِّ فِي عُمُومِ الْمَنْطِقَةِ، وَتَحْلِيلِ تَدَاْعِيَّاتِهَا وَتَأْثِيرَاتِهَا، كَمَا يُعْنَى الْمَرَكُزُ بِدِرَاسَةِ الْوَاقِعِ الْحَالِيِّ لِلْبُنَى الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ وَالْدَوْلِيَّةِ، وَتَحْدِيدِ الْعَلَاَقَاتِ فِيْمَا بَيْنَهَا بِمَا يُشَكِّلُ دَعْمًا حَقِيقِيًّا لِصُنَاعِ الْقَرَارِ؛ وَيُشَكِّلُ قِيَمَةً اِقْتِصَادِيَّةً مُضَافَةً لِرِجَالِ وَرُؤَادِ الْأَعْمَالِ وَالطُّلُبَةِ وَالْمُهْتَمِّينَ بِالشَّأْنِ الْاِقْتِصَادِيِّ.

---

in trends economic studies | ترندز للدراسات الاقتصادية @  
f @trendsstudies11 | ترندز للدراسات الاقتصادية  
trendsstudies.com



## ملخص تنفيذي

- يرتبط جوهر الأزمة الاقتصادية اللبنانية بتركيب الدولة الفريدة، فالبنية الاقتصادية والطائفية والأمنية في لبنان تساعد على ظهور الأزمات.
- تفتقد الدولة في لبنان العديد من مقومات الدولة، لا سيما لנاحية سيطرتها على قراراتها السياسي والاقتصادي، وهو ما يعزز من تعمق أي أزمة.
- تتداخل الأزمة الاقتصادية في لبنان مع أزمات تاريخية لما تحلّ بعد، بعضها يعود لأكثر من قرن، فظروف نشوء دولة لبنان كانت خاصة وخاضعة لاعتبارات محلية ودولية.



## مقدمة

لدولة لبنان خصوصية تاريخية وديمقراطية ودينية، وهذه الخصوصية انعكست على خصوصيتها السياسية، والتي انعكست بدورها على واقعها الاقتصادي، فالعلاقات الاقتصادية في لبنان انعكاس مباشر للعلاقات السياسية، وملكية وسائل الإنتاج تتبع الولاءات السياسية، وهذا ما أدى لاقتصاد ذي بنية مشوهة، مع ابتعاد واضح عن الاقتصاد الإنتاجي والاتجاه لقطاع الخدمات، لا سيما المالية والسباحية، وهذه القطاعات بالغة المرونة لتأحية التغيرات السياسية والأمنية، فأني تؤثر سياسي أو أممي سرعان ما يترك أثره على مستوى التشغيل الاقتصادي، وهذا الأمر أدى للتدهور الاقتصادي الأخير؛ كون قطاع الخدمات بات خارج الدائرة الاقتصادية بشكل شبه تام.

يمكن وصف الدولة اللبنانية بدولة منخفضة الاستقرار، فمنذ نشوء دولة لبنان عام 1920م وحتى الآن، تعاني هذه الدولة من أزمات متلاحقة اقتصاديا وسياسيا، ناهيك عن الأزمات العسكرية الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية عليه، والحرب الأهلية التي استمرت قرابة العقدين، والاضطرابات العسكرية الناجمة عن سلاح حزب الله، وغيرها من المسببات، كل هذه العوامل أدت لاضطرابات مستمرة تشهدها البلاد، وأخرها كان الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد عام 2019م، وكان لها تداعيات سياسية وأمنية، ظهرت من خلال تظاهرات شعبية تخللها أحداث أمنية، وشهد لبنان فيها ترددا اقتصاديا لم يشهده في تاريخه.

بالعودة إلى جذور الأزمة اللبنانية الأخيرة؛ من الملاحظ التداخل الواضح بين العوامل السياسية والاقتصادية، لدرجة يصف معها فصلها، والفصل هنا -في حال تم- فهو لأسباب منهجية فقط، فالوقوف الدقيق على الجذور الحقيقية لهذه الأزمة يتطلب دراسة وتحليل الجانب الاقتصادي والسياسي لها، فأني تجاهل للعامل الاقتصادي أو السياسي من شأنه قيادة البحث لنتائج غير دقيقة.



## أولاً: ملامح الأزمة اللبنانية

تعدّ الأزمة اللبنانية من الناحية الاقتصادية أزمة متداخلة، وهو ما زاد من تعقيدها، فهي مُحصلة لثلاث أزمات مُتزامنة؛ الأزمة المالية والمصرفية التي بدأت عام 2019م، وأزمة كورونا والإغلاق الاقتصادي عام 2020م، وأزمة انفجار مرفأ بيروت عام 2020م، وهو ما جعل هذه الأزمة الأسوأ في العالم منذ مُنتصف القرن التاسع عشر<sup>(1)</sup>. وتظهر ملامح الأزمة على عدّة مستويات؛ اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وتظهر أيضاً من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، ومن خلال تسببها بتداعيات سياسية، كما أنّ مؤشرات تجاوزت الحدود، لتؤثر على المؤشرات الاقتصادية في مناطق سيطرة الحكومة المركزية في دمشق، والتي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد اللبناني برابط عضوي، تعزز خلال سنوات الحرب في سوريا.

وللدخول في تفاصيل ملامح الأزمة اللبنانية، سيتمّ فيما يلي تبيان الملامح تبعاً لقطاعات ظهورها، بدءاً من القطاع الاقتصادي.

1. الزير، أنجيلا، الأزمات الكبرى التي تعصف بلبنان وما خلفته من تداعيات على الشركات والعُمال، مدونة البنك

الدولي، 29 أكتوبر 2021م، متّاح على الرابط: <https://cutt.us/la2al>



## البُعد الاقتصادي للأزمة اللبنانية

تُعدّ الملامح الاقتصادية للأزمة اللبنانية الأوضح، لا سيّما أنّها تُوصف بالأزمة الاقتصادية، وتظهر ملامحها على مستويات الاقتصاد الكليّ والجزئيّ، وفيما يلي تبيان لأهمّ الملامح الاقتصادية للأزمة.

### • الركود الاقتصادي وانخفاض الناتج المحليّ الإجماليّ:

وأعاد البنك الدوليّ في يوليو/تموز 2022م تصنيف لبنان ضمن الشريحة الدنيا من البلدان مُتوسّطة الدّخل، نزولاً من وَضع الشّريحة العليا من البلدان مُتوسّطة الدّخل<sup>(3)</sup>؛ وهذا التّراجع الحادّ غالباً ما يترافق مع الحروب والصّراعات، وهو ما يوضّح حدّة الأزمة.

بلغ الناتج الإجماليّ اللبنانيّ السنويّ عشية الأزمة 52 مليار دولار، وانخفض لاحقاً إلى 23.1 مليار دولار، وهو ما يعني انكماشاً بنسبة تتجاوز 55.5%، كما انخفض نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحليّ بنسبة 36.5%<sup>(1)</sup>، وفي ظلّ المؤشرات الحالية من المتوقّع أن يستمرّ الركود الاقتصاديّ، وقد يزداد في حال عدم القدرة على إيجاد مخرج سياسيّ واقتصاديّ للأزمة.

### • ارتفاع مُعدّل البطالة:

ترافقت الأزمة في لبنان بارتفاع مُعدّل البطالة إلى مستويات قياسيةّ، فبعدما كان مُعدّل البطالة 11.4% عام 2019م، ارتفع ثلاثة أضعاف عام 2021م ليصل إلى 29.6%<sup>(4)</sup>، ووصل إلى 38% عام 2022م<sup>(5)</sup>، بما يعني أنّ أكثر من ثلث اللبنانيين القادرين على العمل يُعانون من البطالة.

### • الفقر وتراجع مستويات الدّخل:

أدّت الأزمة لتضاعف نسبة الفقر المُتعدّد الأبعاد من 42% إلى 82%، كما بلغ عدد الأسر الفقيرة فقراً مُدقّقاً مليون أسرة<sup>(2)</sup>.

1. لبنان عرض عامّ، مجموعة البنك الدوليّ، د. ت، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/y1Hjf>

2. الفقر مُتعدّد الأبعاد في لبنان.. واقع أليم وآفاق مُبهمة، الأمم المتّحدة، الأسكوا، 2021م، ص 2 مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/WMcDo>

3. لبنان عرض عامّ، مجموعة البنك الدوليّ، مرجع سابق.

4. لبنان ومُنظّمة العمل الدوليّة يُصدران بيانات محدّثة حول سوق العمل، مُنظّمة العمل الدوليّة، 12 مايو 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/8c7Rx>

5. البطالة في لبنان تخطّت 38%.. عامل يدفع بنسبة الجرائم إلى الارتفاع، 8، CNBC Arabia، مايو 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/Hzbnj>

## • إغلاق المنشآت الاقتصادية:

عانت مؤسسات القطاع الخاص اللبناني من ضغوط حادة، على مستوى التكلفة، وعلى مستوى الطلب الكلي الذي انخفض نتيجة انخفاض مستوى الدخل، وهو ما أدى لإغلاق العديد منها، ففي أول عام من الأزمة تم إغلاق شركة واحدة من بين كل خمس شركات، وواحدة من كل أربع شركات تتوقع ألا تتمكن من سداد التزاماتها، ولا تتوقع أن تستمر بالعمل أكثر من سبعة أشهر<sup>(1)</sup>، وهو ما أدى لتسريح عشرات آلاف من العمال، وبعضهم بات يعمل عملاً جزئياً، وبأجر منخفض؛ فنسبة العاملين الذين تم تسريحهم من العمل بلغت 43%، وهي نسبة مرتفعة، وتترك آثاراً اجتماعية حادة.

## • انهيار الليرة اللبنانية:

أدت الأزمة لتدهور حاد في قيمة الليرة اللبنانية، فعشية الأزمة كانت قيمة الليرة تعادل 1,600 لكل دولار، بينما بلغت في مارس عام 2023م أكثر من 119,000 ليرة للدولار الواحد<sup>(2)</sup>، وبذلك خسرت أكثر من 95% من قيمتها، وفي الشكل البياني التالي تبيان لمدى تغير قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار منذ عام 2019م حتى مايو 2023م.



شكل بياني

تغير قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي بين عامي 2019 - 2023م، المصدر: من إعداد الباحث.

1. الزير، أنجيلا، الأزمات الكبرى التي تعصف بلبنان وما خلفته من تداعيات على الشركات والعمال، مدونة البنك

الدولي، 29 أكتوبر 2021م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/1GIFD>

2. موقع الليرة اليوم، مُتاح على الرابط:



### • ارتفاع مُعدّل التضخم:

شهد التضخم في ظلّ الأزمة ارتفاعاً لأرقام قياسية، فأسعار المواد الغذائية سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته 6,000% في الفترة ما بين أكتوبر 2019م وحتى نوفمبر 2022م، بينما سجّل التضخم العام ارتفاعاً نسبته 1,500% لذات الفترة<sup>(1)</sup>، وهو ما انعكس سلّياً على مستوى المعيشة والفقّر.

### • ارتفاع الدين العام:

في نهاية تشرين الأول 2019م، بلغ الدين العام الإجماليّ إلى 87,1 مليار دولار، أي حوالي 155% من الناتج المحليّ الإجماليّ، ووصل إلى 99,8 مليار دولار في نهاية 2021م<sup>(2)</sup>، لتبلغ نسبة المديونية 183%، وهي رابع أعلى نسبة مديونية على مستوى العالم؛ وبشكل عامّ تُعدّ قضية الدين العامّ اللبّائيّ من أسباب الأزمة ومن مظاهرها أيضاً.

### • تعطلّ النظام المصرفيّ:

أدّت الأزمة لعدم قدرة البنوك اللبّائية على الوفاء بالتزاماتها، فتمّ وُضع سقوف للسحب منها، وهو ما أدّى لعدم قدرة المُودعين على سحب ودائعهم، وتعطّل النظام المصرفيّ وتراجّع كفاءته يُعدّ من أسباب نتائج الأزمة في ذات الوقت.

1. الخطيب، باسل، بأرقام غير مألوفة.. التضخم يُرهق اقتصاد لبنان، سكاي نيوز عربية، 16 يناير 2023م، مُتاح على

الرّابط: <https://cutt.us/xbVDA>

2. البنك الدوليّ: الكساد في لبنان من تدبير قيادات التّخبة المحليّة، الجزيرة، 25 يناير 2022م، مُتاح على الرّابط:

<https://cutt.us/aaaDq>



## البُعد الخدمي والاجتماعي للأزمة اللبنانية

غالبًا ما تترافق الأزمات الاقتصادية بتداعيات واضحة وحادة على مستوى الخدمات العامة، وعلى الواقع الاجتماعي العام، وهذا ما يتسحب على الأزمة اللبنانية بشكل مباشر، وفيما يلي تبيان لأهم تداعياتها الخدمية والاجتماعية.

### • تدهور الأمن الغذائي:

أدى شح الدولار في السوق اللبنانية إلى أزمة في الاستيراد، وهو ما انعكس سلبيًا على توفر السلع الغذائية في السوق، فوفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو فإن مليوني شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي<sup>(1)</sup>؛ وهذا الرقم مرشح للتصاعد.

### • تدهور قطاع الصحة:

من خلال هجرة آلاف الأطباء والممرضات من لبنان، ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية، فمقدّر إجراء العمليات الجراحية انخفض بنسبة 50%<sup>(2)</sup>.

### • أزمة موارد الطاقة:

يعدّ هذا القطاع أضل المشكلات في الأزمة اللبنانية؛ لأن أكثر من 45% من الدين العام سببه هذا القطاع، فقد اشتدت قساوة التقنين الكهربائي منذ شهر تموز 2021م؛ بسبب عدم القدرة على استيراد الفيول المطلوب لتغذية التيار، مما أثر على الدورة الاقتصادية وحركة الإنتاج، وانعكس على كل القطاعات الاقتصادية.

### • تردّي وضع الأطفال:

لأول مرة في تاريخ الأزمات في لبنان، تطال الأزمة الحالية الأطفال بشكل مباشر وتهدّد الأجيال الصاعدة بالمجاعة، ولا يقتصر تهديد مستقبل أطفال لبنان على الناحية الصحية والتغذية فحسب، وإنما يشمل التعليم والصحة النفسية؛ إذ إن 80% من هؤلاء الأطفال أصبحوا أسوأ مما كانوا عليه في بداية عام 2020م، و30% من الأطفال لا يتلقون الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها<sup>(3)</sup>.

### • تدهور قطاع التعليم:

يعدّ قطاع التعليم في لبنان من القطاعات الأساسية؛ حيث يساهم بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(4)</sup>؛ وتركت الأزمة آثارها على هذا القطاع من خلال تراجع مستوى التعليم على المستوى الكمي والتوعوي.

1. ممثلة الفاو في لبنان: مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي والوضع قد يتأزم، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، 25 فبراير 2023م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/n2sdW>

2. تفكك نظام الرعاية الصحية في البلاد في ظل استمرار الفراغ السياسي، منظمة أطباء بلا حدود، 1 سبتمبر 2021م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/6Ulad>

3. الفقر متعّد الأبعاد في لبنان.. واقع أليم وآفاق مبهمة، الأمم المتحدة، الأسكوا، 2021م، مرجع سابق.

4. واقع التعليم يترنح في لبنان على وقع الإضرابات مع انهيار الليرة، الجزيرة، 4 فبراير 2023م، متاح على الرابط: <https://cutt.us/djcXW>



## البُعد السياسي للأزمة اللبنانية

لا يمكن لأي انهيار اقتصادي أن يحدث دون خلفية سياسية، بحيث تتشابك صراعات المنطقة مع الاشتباك السياسي الداخلي لتغطي الأزمة بُعدًا أعمق وأقسى؛ وفيما يلي تبيان لأهم ملامح البُعد السياسي للأزمة اللبنانية:

### • التأثير والتأثير بصراعات المنطقة:

لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن صراعات المنطقة والإقليم، وقد تجلّت هذه الصراعات بوضوح عقب تفرض الاتفاق النووي الإيراني- الأمريكي واشتداد العقوبات على حزب الله، والتي تأثر بها كل الداخل اللبناني، شعبًا ومؤسسات خاصة ورسمية، وتعدّ الحرب في سوريا الساحة الأكثر تأثيرًا بالأزمة اللبنانية.

### • الاشتباك السياسي الداخلي:

بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020م ازداد المشهد السياسي تعقيدًا ما بين حالة الإنكار والاستعصاء السياسي. وأصبح هناك صراع بين القوى السياسية الموجودة داخليًا والتي تسعى للاستفادة من إطالة أمد الأزمة لتحقيق مشاريعها؛ كل من منظوره.

## البُعد الأمني للأزمة اللبنانية

كان للأزمة في لبنان آثار وتداعيات أمنية واضحة، فغالبًا ما تترافق الأزمات الاقتصادية بتداعيات أمنية، مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي تبيان لأهم هذه التداعيات:

### • القطاع العسكري والأمني:

امتدّت الأزمة المُستحكمة في لبنان إلى المؤسسة العسكرية؛ فأصبح القطاع العسكري والأمني عُرضة للتفكك من الداخل، وتدنّت قيمة الراتب الأساسي الشهري للجنود إلى أقل من 100 دولار، ممّا دفع بالعديد منهم إلى الهروب من الخدمة، والبعض منهم سافر خارج البلاد<sup>(1)</sup>؛ وهو ما عزّز من ضعف المؤسسة العسكرية في لبنان، والتي أساسًا تواجه العديد من التحديات.

### • جرائم القتل والسرقات:

كثرت جرائم القتل والسرقات مُستغلين حالة الانفلات الأمني وغياب المساءلة والمحاسبة، إضافةً للحوادث المتكررة المتعلقة باقتحام البنوك بعدما توقفت عن ردّ ودائع اللبنانيين.

### • المظاهر المُسلّحة والأمن الذاتي للمناطق:

إنّ انتشار جرائم القتل والسرقات وغياب الأمن المركزي، دفع بالعديد إلى المطالبة بتطبيق الأمن الذاتي القائم على جهود أبناء كل حيّ على حدة، وأصبحت المظاهر المُسلّحة بسمّة عادية في الحياة اليومية.

1. لبنان... الأزمة الاقتصادية تُلقي بثقلها الشديد على العسكريين، فرانس 24، 17 أبريل 2023م، مُتاح على الرابط:



## ثانيًا: أسباب الأزمة اللبنانية

من خلال توصيف الأزمة اللبنانية والتي أخذت أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ نجد مما لا شك فيه أن الأزمة اللبنانية لم تبرز بين ليلة وضحاها، وإنما تكشفت مع الأيام نتيجة لأسباب داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية، قديمة وحديثة، فانفجار الأزمة عام 2019م بعد إعلان الحكومة اللبنانية نيتها قرض ضرائب على مكالمات تطبيق الواتس أب، لم يكن نتيجة مباشرة لهذا القرار؛ فجذور الأزمة تعود لفترات سابقة، وهذا الحدث يُشكّل نقطة تحولها من مرحلة الكمون إلى مرحلة الانفجار.

### وفيما يلي تبيان لأهم الأسباب الحقيقية للأزمة:

#### • أسباب تاريخية:

لقد تمّ وضع الأسس الأولى للنظام اللبناني الموجود حاليًا منذ عام 1861م، مع إنشاء نظام المقترقية في إطار الدولة العثمانية، وبإشراف قناصل خمس دول أوروبية، كان على رأسهم القنصل الفرنسي، بالإضافة إلى قناصل روسيا، بروسيا، إنجلترا والنمسا، وهو النظام الذي مكّن الأسس الطائفية التي تميّز لبنان حتى اليوم، وكان للسياسات الدولية الدور الأكبر، وبغض النظر عن مصالح اللبنانيين، في توجيه لبنان في مراحل تطوره المختلفة التي مرّ بها منذ أواسط القرن الـ 19 وحتى اليوم<sup>(1)</sup>.

1. الأزمة الاقتصادية في لبنان.. الجذور والمهدى والتأثير، الاستقلال، 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/TIBHh>

## • الاقتصاد السياسي والصراع بين اتجاهين متناقضين في السياسة الاقتصادية اللبنانية:

تعود جذور الأزمة الراهنة في لبنان أيضًا إلى الاقتصاد السياسي اللبناني وإلى طريقة تطوره، فبعد تبيل الاستقلال سادت لبنان وجهة نظر اقتصادية تقول بضرورة تخصيص لبنان في الخدمات التجارية والمصرفية والسياحية، فقد تم التركيز باستمرار على الاندماج بشكلٍ أعمق في الاقتصاد العالمي، وهو ما عزز الاتجاه الريعي في الاقتصاد اللبناني، مع التركيز على قطاع الخدمات السياحية والمالية، والتي تُعدّ بالغة الحساسية تجاه الأزمات<sup>(2)</sup>.

## • اتفاق الطائف 1989 وشكل نظام الحكم:

على الرغم من أن اتفاق الطائف الذي تم توقيعها في العام 1989م أنهى الحرب الأهلية في لبنان، إلا أنه ساهم في التأسيس لنظام حكم إشكالي للغاية في هذا البلد، وفي تشويه الحكم فيه إلى حد كبير بسبب طبيعة التركيبة التي وضعها هذا الاتفاق من جمع طوائف متعدّدة مختلفة أيديولوجيًا باستمرار على مائدة واحدة لتقاسم السلطة، غالبًا ما كان يتم إدارة لبنان واقتصاده من خلال حكومات الوحدة الوطنية، تلك الحكومات التي شهد البلد اعتمادًا مفرطًا عليها في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وبخاصة بعد اغتيال الحريري. ولعلّ المشكلة الرئيسة التي يثيرها هذا الشكل من الحكومات، بحكم طبيعتها وتضارب مصالحها، أنها تشلّ الدولة ولا تستطيع أن تتبنّى أي سياسات متماسكة من أجل الصالح العام<sup>(1)</sup>.

فاتفاق الطائف رعى الطائفية وحمّاه، الطائفية التي أصبحت موجودة في جميع مفاصل البلد الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، كما مكّن زعماء الحرب والطوائف من حماية أنفسهم وامتيازاتهم إلى أكبر قدر ممكن.

1. لبنان قبل «اتفاق الطائف» وبعده... أين الخلل؟، اندبندنت عربية، 22 أكتوبر 2022، مُتاح على الرابط:

<https://cutt.us/g4nig>

2. جورج قرم، جورج، «الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، مُتاح على الرابط:

<https://cutt.us/ihgtE>

## • سياسة إدارة الدين العام:

بهذا المستوى العالي من الفوائد على الليرة اللبنانية لم تتمكن الدولة خلال أي سنة من القيام بتسديد خدمة الدين العام، إلا بإعادة استدانة مُستحقات أصل الدين مضافةً إليها الفوائد المُتراكمَة، لذلك شهدت المالية العامة تدهورًا خطيرًا ومتواصلًا؛ إذ إنَّ الاستدانة بفوائد عالية لتسديد الفوائد السابقة المُستحقة على الدين العام أدَّت إلى فوائد مُتراكمَة عظمت من خدمة الدين العام، والجدير بالملاحظة هنا أنَّ موازنة الدولة لا تُعاني من عجز إذا استثنينا خدمة الدين العام، فنفقات خدمة هذا الدين أصبحت 50% من الإنفاق، وتستنفد أكثر من 80% من إيرادات الدولة<sup>(2)</sup>، فدخلت الحكومات اللبنانية المُتعاقبة في دائرة مديونية، يتمُّ علاجها من خلال التوسع في الدين، وهو ما عزز من تورط الدولة اللبنانية.

## • سياسة سعر الصرف ودولة الاقتصاد:

اعتقد مصرف لبنان المركزي في العقود القليلة الفائتة على إدارة سوق القطع بالتدخل المستمر بدلًا من ترك سعر الصرف عائماً وخراً يعكس حركة سوق الرساميل الداخلة والخارجة، كما كان الحال قبل الحرب وخلالها. ومنذ ذلك الحين أصبح سعر صرف الليرة ثابتاً تمامًا تجاه الدولار، وفي الوقت نفسه فرض مصرف لبنان احتياطات إلزامية على الودائع المُحررة بالليرة اللبنانية، بينما أبقى الودائع المُحررة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى من هذا الاحتياط الإلزامي، كما نظم عُرقة مُقايضة للشيكات بالدولار مما سهّل استعمال الدولار في المدفوعات الداخلية؛ ومما زاد من القيل إلى دولرة شبكة المدفوعات المحلية؛ الفوائد العالية للغاية التي فرضتها كلُّ من وزارة المالية والبنك المركزي على سندات الخزينة؛ إذ إنَّ الفرق بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار قد توسّع بشكلٍ ضخم؛ بحيث لم يعد القطاع الخاص، يستعمل الليرة اللبنانية للاستدانة من المصارف، ومن جرّاء ذلك انحصر التعامل بالليرة اللبنانية على جزء من الودائع فقط، وعلى دفع رواتب موظفي القطاع الخاص؛ وهذا الواقع أدّى لوجود اقتصاديين في لبنان، اقتصاد خاص بالدولار وآخر خاص بالليرة اللبنانية<sup>(1)</sup>.

1. جورج قرم، جورج، «الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، مُتاح على الرابط:

<https://cutt.us/ihtgE>

2. هكذا سقط لبنان في أزمة الديون.. فماذا عن الحلول؟، الجزيرة، 9 مارس 2020م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/BMVed>



## • عوامل خارجية:

الإقليمية في تقوية موقع مختلف  
الفصائل البرجوازية في البلد. وبالإضافة  
إلى ذلك، اضطلعت الجهات الفاعلة  
الدولية، سواء من الدول أو المؤسسات  
التقوية، بدور ملحوظ في تقوية النخبة  
الحاكمة وترسيخ النظام النيوليبرالي في  
لبنان<sup>(1)</sup>.

## • خلاصة القول:

إن الاقتصاد اللبناني قد تراجع تراجعاً كبيراً  
جداً في تلك السنين، بينما كانت الاقتصادات  
العربية المجاورة تتطور وتتحدث بشكل متسارع  
خلال هذه الحقبة التاريخية نفسها.

• منذ أن بدأت ضغوط إدارة الرئيس الأمريكي  
دونالد ترامب على إيران وحلفائها ضمن  
سياسة «أقصى ضغط»، أدت هذه  
السياسة إلى الضغط على الاقتصاد  
اللبناني ونظامه المصرفي، ما أدى إلى  
وقف التحويلات الخارجية، وإلى عدم  
التعامل الخارجي مع القطاع المصرفي  
اللبناني بشكل مريح.

• وقف دول الخليج الدعم المالي  
والاستثمارات في لبنان، مع تنامي نفوذ  
إيران في البلاد.

• أدت الدول المجاورة والغربية أيضاً دوراً  
مهماً في مسار لبنان الاقتصادي؛ فقد  
ساعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

1. ظاهر، جوزيف، «لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة»،  
تقرير مشروع بحثي، يناير 2022م.



## ثالثاً: كيف تتفادى الدول هذا المصير؟

إنّ تفادي الوضع المأساويّ الذي وصل إليه لبنان، يتمّ من خلال خطة عمل متكاملة وشاملة لجميع الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والماليّة؛ لأنّ أسباب هذه الأزمة وأبعادها كانت متعدّدة ولم تكن محصورةً بجانب واحدٍ فقط.

**فيما يلي بعض المقترحات على سبيل الذكر وليس الحصر التي تساعد الدول على تفادي المصير الذي وصل إليه لبنان:**

### • إصلاح النظام التقديّ بغية الإفلات من فخّ المديونيّة:

- ضرورة إعادة هيكليّة مُعدّلات الفائدة: بحيث تكون الفوائد مُعتدلة؛ لكي يتمكّن أيّ مدين من تسديد التزاماته.
- إدارة الدين العامّ بأسلوب أكثر رُشدًا وتماسكًا واستقلالًا عن المصرف المركزيّ: من خلال إنشاء جهاز مستقلّ عن البنك المركزيّ لإدارة الدين العامّ ومنحه الاستقلال الإداريّ عن وزارة الماليّة.

- ومن أجل ذلك لا بد من اتّخاذ الإجراءات التدرجيّة التالية:
- وجوب وقف تشجيع دولرة الاقتصاد: من خلال التخلّي عن النظام التقديّ المُزدوج القائم على استخدام الدُولار في معظم عمليّات التداوُل والإبقاء على العُملة الوطنيّة فقط لدفع أجور القطاع العامّ أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع المُوقّعة بالعُملة الوطنيّة، كما يجب التوقّف عن تحرير الشيكات المُحرّرة محليًا بالدُولار.

- قُصّل الرّقابة المصرفيّة عن المصرف المركزيّ ومنحه استقلالًا ماليًا وإداريًا.

## • دعم القطاع الإنتاجي الصناعي والزراعي:

من خلال العمل على تغيير هيكلية الاقتصاد من اقتصاد ريعي استهلاكي إلى اقتصاد مُنتج عن طريق القيام بما يلي:

- وضع خطة تنمّية شاملة تربط السياسة المالية -كيفية إدارة الحكومة لنفقاتها وإيراداتها- بالسياسة النقدية- كيفية تحديد أسعار الفائدة ولجم التضخم.
- إيجاد سياسة استثمارية شاملة وداعمة للنشاطات الإنتاجية وجاذبة لرؤوس الأموال: مثل إقامة صناديق استثمارية مناطقية للمساهمة في رأس مال منشآت إنتاجية جديدة، وتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط مقبولة وإعفاءات جزئية ومؤقتة من ضريبة الدخل والضرائب الأخرى إلى المبادرين بهذه النشاطات، وإقامة المناطق الصناعية والخدمية وتكنولوجية وحاضنات أعمال في كل منطقة وتوفير البنية التحتية من طرقات وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية
- تأمين حماية مدروسة للقطاع الإنتاجي الوطني: من أيّ مضاربة أو مناقسة غير شرعية من السلع والخدمات الأجنبية، خصوصاً في القطاع الزراعي والصناعي.
- استثمار قُدّرات المُقترِبين الفكرية والمالية والاستفادة منها: للمساهمة في الإصلاح المالي والتّقدي من جهة، وفي النهضة الإنتاجية من جهة أخرى. فهناك العديد من الكفاءات التقنيّة والمهنيّة الرفيعة المستوى التي يمكن أن تُقدّم خبرتها إلى كلٍّ من الدولة والقطاع الخاصّ لزيادة وتحسين الأداء الاقتصاديّ.
- مكافحة الفساد في علاقة القطاع الخاصّ بالقطاع العامّ: من خلال فتح أبواب المحاسبة والرقابة، وإجراء إصلاح إداري شامل وحقيق مع زيادة رواتب القطاع العام منقاً لسهولة الإفساد وتقديم الرّشاوى، هذا بالإضافة إلى تحقيق اللامركزية ببعض المهام والأعمال.
- ربط البحث العلميّ بالقطاع الإنتاجي: من خلال تنسيق تامّ بين الجامعات ومعاهد التّعليم العالي ومعاهد التّدريب المهني مع كلٍّ من وزارة الصناعة، وغرف التجارة والصناعة والشركات الإنتاجية والخدمية لتوجيه الطّلبة نحو المهن التي يمكن أن تكون مطلوبة في إطار هذا التّغيير الشّامل في السياسات الاقتصادية.



الفساد ورَفَع اليد عن الفاسدين لمحاسبتهم،  
لذا يجب أن تكون هناك آليات واضحة، وإزالة  
كلّ الخطوط الحمراء عن المُتورّطين، وإلغاء  
السّريّة المصرفيّة عن كلّ الذين تعاطوا الشّأن  
العامّ، ورَفَع الحصانة عن النُّواب والوزراء.

• استعادة الأموال المنهوبة والمفقودة من  
خلال قانون الإثراء غير المشروع أيّ تحت  
عنوان من أين لك هذا؟

• خَفْض وترشيد الإنفاق العامّ والحدّ من هَذَر  
المال العام على المشاريع غير المُجدية مع  
تشديد الرّقابة على الإنفاق وبالتّوازي إعطاء  
الأولويّة للإنفاق الاستثماريّ من أجل تعزيز  
الإنتاجيّة وتمويل مشاريع فعّالة على المدى  
القصير لِتُدرّ دَخْلًا وتُخلّق قُرَص عمل سريعة.

• مُحارَبة الفساد السّياسي: يبقى الفساد  
السّياسيّ من أصعب تحدّيات المرحلة  
والعائق الأساسيّ لإنجاز أيّ تقدّم لحلّ  
الأزمة، وهنا يجب أن تتضافر جهود الدّولة  
والأحزاب والنيّارات والفعاليّات لمُكافحة



## خلاصة واستنتاجات

- خلص هذا التقرير من خلال محاوره الثلاثة إلى جملة من الاستنتاجات، فيما يلي أبرزها:
- إنَّ أخطر ما وصلت إليه الأزمة اللبنانية هو وجود جهات مستفيدة من وجودها، ولديها القدرة على استمرارها.
  - تعمّقت الأزمة اللبنانية في ظلّ ارتهان بعض الأطراف إلى الخارج، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.
  - النظام الاقتصادي والسياسي اللبناني يُعدّ بيئةً مُناسبةً للأزمات، لذلك سيستمرّ بمواجهة الأزمات ما دام نظام المحاصصة الطائفية مُستمرًا.



## المراجع

- الأزمة الاقتصادية في لبنان.. الجذور والمدى والتأثير، الاستقلال، 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/TIBHh>
- البطالة في لبنان تخطت 38%.. عامل يدفع بنسبة الجرائم إلى الارتفاع، 8 مايو 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/Hzbnj>
- البنك الدولي: الكساد في لبنان من تدبير قيادات النخبة المحليّة، الجزيرة، 25 يناير 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/aaaDq>
- تفكك نظام الرعاية الصحيّة في البلاد في ظلّ استمرار الفراغ السياسيّ، مُنظمة أطباء بلا حدود، 1 سبتمبر 2021م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/6Ulad>
- جورج قرم، جورج، «الاقتصاد اللبنانيّ: معالِم الأزمة، ملامح الحلّ»، مجلّة الدفاع الوطنيّ اللبنانيّ، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/ihtgE>
- الخطيب، باسل، بأرقام غير مألوفة.. التّضخم يُرهق اقتصاد لبنان، سكاى نيوز عربيّة، 16 يناير 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/xbVDA>
- الزير، أنجيلا. الأزمات الكبرى التي تعصف بلبنان وما خلفته من تداعيات على الشركات والعُمال، مُدونة البنك الدوليّ، 29 أكتوبر 2021م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/la2al>
- لبنان عَرَضَ عامّ، مجموعة البنك الدولي، د. ت، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/y1Hjf>
- لبنان ومُنظمة العمل الدوليّة يُصدران بيانات مُحدّثة حول سوق العمل، مُنظمة العمل الدوليّة، 12 مايو 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/8c7Rx>
- لبنان... الأزمة الاقتصادية تُلقِي بثقلها الشّديد على العسكريين، فرانس 24، 17 أبريل 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/yIDEq>
- لبنان قبل «اتفاق الطائف» وبعده... أين الخلل؟، اندبندنت عربيّة، 22 أكتوبر 2022م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/g4nig>
- الفقر مُتعدّد الأبعاد في لبنان.. واقع أليم وآفاق مُبهمة، الأمم المتّحدة، الأسكوا، 2021م، ص 2 مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/WMcDo>
- ممثلة الفاو في لبنان: مليوناً شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائيّ والوضع قد يتأزّم، الموقع الرّسمي لمُنظمة الأمم المتّحدة، 25 فبراير 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/n2sdW>
- هكذا سقط لبنان في أزمة الديون.. فماذا عن الحلول؟، الجزيرة، 9 مارس 2020م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/BMVED>
- واقع التّعليم يترنّح في لبنان على وقع الإضرابات مع انهيار الليرة، الجزيرة، 4 فبراير 2023م، مُتاح على الرابط: <https://cutt.us/dJcXW>

